مجتمع

الصين: قتلى وجرحى بعاصفة قرب شنغهاي

أعلنت السلطات الصينية، أمس السبت، مقتل 11 شخصاً وفقدان تسعة وجرح أكثر من مائة آخرين في عاصفة شديدة في مدينة ساحلية بالقرب من شنغهاي. وضربت العاصفة التي رافقتها رياح عاتية مساء الجمعة مدينة نانتونغ الواقعة على شمال مصب يانغتسي أطول نهر في الصين. وقال مجلس المدينة على شبكة ويبو للتواصل الاجتماعي إن العاصفة تسببت بمقتل 11 شخصاً وجرح 102 آخرين وإجلاء 3050 شخصاً. وأضاف أن الضحايا لقوا مصرعهم نتيجة سقوط أشجار أو أعمدة كهرباء أو دفعتهم الرياح إلى مجار مائية. (فرانس برس)

اليابان: زلزال بقوة 6,6 درجات

وقع زلزال بلغت قوته نحو 6,6 درجات شمال شرقي اليابان، أمس السبت، وهز مباني في العاصمة طوكيو وزاد من احتمال حدوث انهيارات أرضية رغم عدم إصدار تحذير من حدوث موجات تسونامي. وقالت وكالة الأرصاد الجوية اليابانية إنّ الزلزال وقع قبالة ساحل مقاطعة مياجي الشمالية الشرقية على عمق 60 كيلومتراً. ولم ترد تقارير فورية عن وقوع إصابات. وقالت شركة «طوكيو إلكتريك» التي تدير محطة فوكوشيما دايتشي النووية، التي دمرها زلزال ضخم في شمال شرق اليابان، قبل عشر سنوات، إنّه لم تقع مشاكل. (رويترز)

نهاية «جدار المكسيك»

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية يوم الجمعة أنها ألغت كل خطط بناء الجدار على الحدود مع المكسيك الذي تم تمويله بأموال مخصصة لها في البداية. وقال المتحدث باسمها جمال براون، في بيان، «وفقاً لإعلان الرئيس جو بايدن، تلغي وزارة الدفاع كل مشاريع بناء الجدار الحدودي المدفوعة بأموال مخصصة أصلاً لمشاريع عسكرية أخرى». وكان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب استخدم مليارات الدولارات من ميزانية الوزارة في 2019 و2020 لتمويل جداره المخصص «لمكافحة الهجرة» على الحدود مع المكسيك، الوعد الأساسي الذي قطعه خلال حملته الرئاسية في 2016. ولم تقدم المكسيك ولا الكونغرس الأموال المطلوبة لذلك. وأكمل ترامب أكثر من 643 كيلومتراً من الجدار على طول الحدود الجنوبية قبل أن يغادر منصبه. ويعود ذلك إلى تذرعه بإعلان حالة طوارئ، ما سمح بدفع تكاليف البناء في أربعة مواقع على طول الحدود المكسيكية.

ويطمح الآلاف من المهاجرين سنوياً لعبور الحدود من المكسيك إلى الولايات المتحدة بحثاً عن حياة أفضل. وتفرّ غالبية المهاجرين من الفقر وعنف العصابات في بلدان مثل هندوراس وغواتيمالا وسلفادور.

تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الحالي جو بايدن أصدر أمراً تنفيذياً قضى بتعليق بناء الجدار عند وصوله إلى البيت الأبيض في يناير الماضي. (**فرانس برس**)

(اد جونز/ فرانس برس)

رمضان استثنائي في المغرب

الرباط ـ **عادل نجدي**

دخل شهر رمضان أسبوعه الثالث في المغرب في ظل أجواء استثنائية فرضها استمرار العمل بحالة الطوارئ الصحية وفرض السلطات حظر التنقل الليلي جراء تفشي فيروس كورونا في البلاد بالتزامن مع ارتفاع الإصابات بالسلالة البريطانية.

وللسنة الثانية على التوالي، يحاول المغاربة التعايش مع واقع صحي حرمهم من أداء طقوس رمضان التي توارثوها، بعدما وجدوا أنفسهم هذا العام مضطرين إلى الاكتفاء بالحد الأدنى من عاداتهم وتقاليدهم، خصوصاً تلك المرتبطة بفترة ما بعد الإفطار.

وبدا رمضان مختلفاً في أيامه الأولى في المغرب، إذ غابت العديد من العادات والطقوس التي دأب عليها المغاربة خلال شهر الصوم، من قبيل تبادل التهنئة والزيارات وإقامة الولائم وارتياد المقاهي بعد الإفطار، بحثاً عن لحظات من الترفيه والراحة والسهر مع الأصدقاء. في حين ينتظر أنّ تغيب طقوسٌ أخرى، من قبيل إحياء ليلة القدر (27 من رمضان)، التي تحظى بطقوس خاصة لا تتكرر في مناسبة أخرى.

وعن هذا الواقع، يقول الصحافي المغربي خالد فاتيحي إنّ «استمرار حالة الطوارئ الصحية وحظر التنقل الليلي، أثرا بنسبة كبيرة على عدد من التقاليد والعادات التي درج عليها المغاربة منذ سنوات، من قبيل زيارة الأقارب وتبادل بعض الهدايا من شهيوات رمضان (الحلوى والسلطات التي تقدم بجوار الوجبات)، إلى جانب جلسات السمر الليلي التي تكون المقاهي مسرحاً مفضلاً لها، كما أثرا على الأنشطة الثقافية والفنية والاجتماعية التي تميز الشهر المبارك في المغرب».

ويلفت فاتيحي، في حديثه مع «العربي الجديد»، إلى «تعايش المغاربة مع تداعيات كورونا، فاستمرار تطورات الفيروس لم يمنعهم من الاحتفاء بقدوم الشهر الفضيل. غير أنّ الحماسة المعهودة في استقباله تأثرت بقرار الحكومة حظر التنقل الليلي في كافة الأراضي المغربية».

كما كان لافتاً غياب مشاهد امتلاء مساجد المملكة بالمصلين من مختلف الفئات العمرية وطبقات المجتمع، خصوصاً صلاة التراويح، وذلك بالتزامن مع موجة انتقادات حادة لقرار الحكومة المغربية بالإغلاق وفرض حظر التنقل الليلي طيلة شهر رمضان من الساعة الثامنة مساءً حتى السادسة صباحاً.

بدوره، يقول أحمد الصيباري، الذي اعتاد ارتياد مسجد إبراهيم الخليل بحي اشماعو في مدينة سلا، القريبة من العاصمة الرباط، لإقامة صلاة العشاء والتراويح بين أروقته والتمتع بالطقوس الروحانية: «مع الأسف، حُرمنا للسنة الثانية على التوالي، من أجواء روحانية تبعثُ الأمان في النفوس»، لافتاً إلى أنّ «أفئدة المغاربة تتعلق بصلاة التراويح أداء ومواظبة واهتماماً أكثر من أي شيء آخر، إذ تمتلئ المساجد والمصليات بملايين المؤمنين في شهر رمضان على كافة الأراضي المغربية». واعتبر في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنه «كان على السلطات العمل على توفير الإجراءات الاحترازية من تباعد والتزام بالكمامة وتعقيم الأيدي أثناء الدخول والخروج بدل منع إقامة صلاة التراويح التي تبقى طقساً روحانياً له مكانة كبيرة في قلوب الكبار والصغار، وله أبعاد اجتماعية تترسخ في العقول والقلوب»، مشيراً إلى أنّ صلاة التراويح بالنسبة له «باتت أمراً مقدساً لا يفترض التأخر عنها، على الرغم من المشاغل والمغريات».

ويقول المتطوع هشام الشتيوي، لـ«العربي الجديد»، إنه «في ظل الظروف الصحية الحالية، وقرار حظر التنقل الليلي عملنا بمعية أصدقاء على توجيه دعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أجل تقديم مساهمات تعين على التخفيف من معاناة المحتاجين والفقراء خلال الشهر الفضيل، وذلك من خلال توفير قفف رمضانية لهم (مواد غذائية ضرورية لشهر رمضان)»، لافتاً إلى أنه في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها العديد من العائلات نتيجة انعكاسات الأزمة الصحية، فإنّ المغاربة جميعهم مطالبون بالالتزام بالقيم الدينية والاجتماعية في مجال التضامن الاجتماعي والإنساني عبر تقديم الدعم لفئات مهمشة.

وبينما يحاول المغاربة التكيف خلال رمضان الحالي مع الظروف الاستثنائية، إلا أنّ بعض العادات لم تختفِ، من أبرزها كان الإقبال الكثيف منذ شهر شعبان، على الأسواق بهدف التبضُّع والتهيؤ لإعداد موائد رمضان واقتناء الألبسة والأقمشة.

مبادرات الخير

دفع اختفاء موائد الرحمن من الأحياء والمساجد إلى ظهور مبادرات تسعى إلى المزاوجة ما بين فعل الخير والالتزام بالإجراءات الاحترازية لمنع انتشار كورونا، من خلال تجهيز وجبات الإفطار داخل أكياس أو علب بلاستيكية وتوزيعها على المحتاجين في بيوتهم وعلى العابرين قبل موعد الإفطار.

الغلاف

قبل أكثر من عامَين، تلقّت وكالة أونروا صفعة مؤلمة عندما أوقفت واشنطن مساعداتها، الأمر الذي شكّل تهديداً حقيقياً للمستفيدين من خدماتها. أمّا اليوم، فيبدو أنّ الأمور تتّجه إلى الحلحلة

وكالة أونروا

أمل بالتعافي مع عودة المساهمة الأميركية

رام الله ـ **فاطمة مشعلة**

لم تستطع وكالة إغاثة ودعم اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) تعويض النقص الذي سبّبه وقف الدعم الأميركي لها، والذي أعلنته إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في سبتمبر/ أيلول من عام 2018. أمّا اليوم، فقد تلتقط الوكالة الأممية أنفاسها بعد إعلان الإدارة الأميركية الجديدة عزمها على استئناف مساعداتها لها أخيراً، ولا سيّما أنّ الولايات المتحدة الأميركية تُعَدّ المساهم الأكبر في ميزانية الوكالة بواقع 365 مليون دولار أميركي، أي ما يساوي ربع ميزانية أونروا العامة المخصصة لتقديم خدماتها الحيوية في مناطق عملياتها الخمس، وهي الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة ولبنان والأردن وسورية، ودفع رواتب 28 ألف موظف فيها. ويُسأل عن كيفية انعكاس إعلان إدارة الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن على عمل الوكالة الأممية، بعد نحو ثلاث سنوات صعبة زادت جائحة كورونا مُرّها على اللاجئين الفلسطينيين حيثما وُجدوا. يُذكر أنّ قرار وقف المساعدات الأميركية لوكالة أونروا أتى مفاجئاً، بين ليلة وضحاها، ويُعَدّ سياسياً بامتياز، إذ لم يكن له علاقة بأداء الوكالة. فالإدارات الأميركية المتعاقبة لطالما منحت الوكالة علامات عالية في الإدارة والشفافية وفي تصويب الأموال نحو خدمات مُنقذة لحياة اللاجئين الفلسطينيين، بحسب ما يؤكّده المتحدّث الرسمي باسم وكالة أونروا سامي مشعشع في حديث إلى «العربي الجديد».

يؤكّد مشعشع أنّ وقف مساعدات الولايات المتحدة الأميركية التي تُعَدّ أكبر متبرّع لمصلحة أونروا كاد أن يعصف بالوكالة وعملها، وقد جاء نتيجة ضغوطات من لوبيات وشخصيات تحاول الضغط على أصحاب القرار في الولايات المتحدة وأوروبا لتعطيل الوكالة وتجفيف مواردها وإنهائها كمدخل لإنهاء ملف اللاجئين كاملاً. لذا، أطلقت الوكالة حملة دولية تحت عنوان «الكرامة لا تُقدّر بثمن» وحاولت من خلالها تعويض النقص الأميركي وقد حقّقت نجاحاً باهراً. ويشرح: «كنّا نواجه عجزاً كبيراً مع توقف المساعدات، وهذه الحملة مكّنتنا من توسيع رقعة المتبرّعين وانهينا عام 2018 مع صفر في نسبة عجز الميزانية، وهذا إنجاز كبير. وجزء أساسي من هذا الإنجاز يعود إلى تمكّننا من الحصول على 200 مليون دولار من الدول الخليجية العربية الأربع، قطر والكويت والسعودية والإمارات، علماً أنها المرّة الأولى التي تقدّم لنا هذه الدول دعمها بمبالغ مماثلة للميزانية العادية. فهي تقدّم دعمها المالي في العادة في إطار مسؤولة عن تقديم كل الخدمات الأساسية للاجئين فيها، لعلّ أكبرها مخيّم بلاطة شرقي مدينة نابلس في شمال الضفة، ويقترب عدد لاجئيه من ثلاثين ألفاً. وقد حال تدهور الإمكانات المالية في الوكالة دون حصول هؤلاء على مستوى حياة مقبول، علماً أنّه لم يكن بأفضل حال حتى قبل قرار انسحاب واشنطن من قائمة داعمي أونروا. وفي هذا الإطار، يقول مسؤول المكتب التنفيذي للجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية، محمود مبارك، لـ«العربي الجديد» إنّ «مخيمات الضفة تعاني منذ ما قبل إعلان الولايات المتحدة قطع مساعداتها. فالوكالة كانت قد قلّصت خدماتها في وقت سابق ولم تعد تقدّمها للجميع. وعندما أوقفت الإدارة الأميركية مساعداتها، زادت الطين بلّة، ولم يبقَ شيء تقدّمه الوكالة في التعليم والصحة للاجئين الذين تأثرت أوضاعهم المعيشية إلى حدّ كبير». يضيف مبارك متأسفاً أنّ «الوكالة كانت قد نجحت في خلال السنوات الماضية، إذا استثنينا السنوات السبع الأخيرة، في تقديم كل ما يلزم للاجئ الفلسطيني من ملابس ومواد تموينية وكذلك تحسين الخدمات العامة في المخيمات كالطرقات وشبكات الصرف الصحي. لكنّها قلّصت خدماتها إلى حدٍ كبير، ما أوجد مزيداً من الفقر والبطالة وترَدّياً في تقديم الخدمات الطبية والتعليمية».

كريمة نخلة لاجئة فلسطينية ومديرة المركز النسوي في مخيم الجلزون للاجئين في شمال رام الله وسط الضفة الغربية، تخبر «العربي الجديد»، قائلة: «زوجي كان يعاني من مشكلات في عضلة القلب، لكنّه كان يعاني كذلك في الحصول على الأدوية اللازمة لقلبة ورئته وفي تلقي الخدمات الطبية البسيطة في مراكز الوكالة». تضيف نخلة أنّ «الأدوية التي كان يستخدمها زوجي لدرّ البول، على بساطتها، لم تعد متوافرة في عيادات أونروا ومراكزها، وصارت رفوف عياداتها تقتصر على المسكنات والمضادات الحيوية. لذا، كنّا نستدين من أجل شراء أدوية زوجي الذي فقدناه أخيراً». وتشير نخلة إلى أنّ تقليص الوكالة خدماتها دفع بعض المؤسسات والجهات الشعبية في المخيمات إلى بدء المساعدة والبحث عن بدائل مؤقتة، موضحة: «كنّا نعلن في المركز النسوي لمخيم الجلزون عن أيام طبية مجانية للمرضى في المخيم، نقدّم فيها الفحوصات المجانية العادية وبعض الأدوية التي استطعنا جلبها، واليوم تبحث عائلات اللاجئين عن طرق أخرى لتعزيز أوضاعها المعيشية والصحية عبر جمعيات خيرية مثلاً».

من جهته، يقول عفيف غطاش من اللجنة الشعبية في مخيم الفوار بجنوب الخليل جنوبي الضفة الغربية، إنّ «1800 تلميذ تقريباً في المرحلتين الابتدائية والأساسية في أربع مدارس تابعة لوكالة أونروا تضرّروا بفعل تقليصها لخدماتها. وقد خُفّض الكادر التعليمي، إذ لم يعد بمقدور الوكالة دفع رواتب المدرّسين والموظفين في تلك المدارس، وهو ما أدّى إلى تراجع العملية التعليمية وجودة التحصيل العلمي». يضيف غطاش لـ«العربي الجديد» أنّ «غياب المدرّسين عن بعض المواد والحصص لفترة ما، يدفع المدرّسين البدلاء إلى الاستعجال في شرح الدروس الفائتة بطريقة قد تكون عشوائية لا تفي المنهاج حقه، كذلك إنّ شعور التلاميذ بعدم اهتمام المدارس التي تديرها الوكالة بالعملية التعليمية، بسبب غياب المساعدات، يدفعهم بدورهم إلى عدم الاهتمام بالدراسة أو التحصيل العلمي. وقد أشعل هذا الفراغ في العملية التعليمية مشكلات ومماحكات بين التلاميذ قد تنتقل بسهولة إلى أهاليهم اللاجئين في المخيم الذي يعاني نقصاً في الخدمات، إلى جانب تسرّب تلاميذ من المدارس وتراجع رغبة عدد منهم في الالتحاق بالعملية التعليمية برمّتها».

أهلة عن الوضع الميداني

في 19 مخيماً في الضفة الغربية، تُعَدّ أونروا مسؤولة عن تقديم كل الخدمات الأساسية للاجئين فيها، لعلّ أكبرها مخيّم بلاطة شرقي مدينة نابلس في شمال الضفة، ويقترب عدد لاجئيه من ثلاثين ألفاً. وقد حال تدهور الإمكانات المالية في الوكالة دون حصول هؤلاء على مستوى حياة مقبول، علماً أنّه لم يكن بأفضل حال حتى قبل قرار انسحاب واشنطن من قائمة داعمي أونروا. وفي هذا الإطار، يقول مسؤول المكتب التنفيذي للجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية، محمود مبارك، لـ«العربي الجديد» إنّ «مخيمات الضفة تعاني منذ ما قبل إعلان الولايات المتحدة قطع مساعداتها. فالوكالة كانت قد قلّصت خدماتها في وقت سابق ولم تعد تقدّمها للجميع. وعندما أوقفت الإدارة الأميركية مساعداتها، زادت الطين بلّة، ولم يبقَ شيء تقدّمه الوكالة في التعليم والصحة للاجئين الذين تأثرت أوضاعهم المعيشية إلى حدّ كبير». يضيف مبارك متأسفاً أنّ «الوكالة كانت قد نجحت في خلال السنوات الماضية، إذا استثنينا السنوات السبع الأخيرة، في تقديم كل ما يلزم للاجئ الفلسطيني من ملابس ومواد تموينية وكذلك تحسين الخدمات العامة في المخيمات كالطرقات لاحتياجاتهم الأساسية».

خدمات أونروا تأثرت سلباً في مناطق عملياتها الخمس (سعيد الخطيب/ فرانس برس)

215,000,000

هي قيمة العجز في ميزانية وكالة أونروا البالغة ملياراً و500 مليون دولار، في بداية عام 2021

عندما يغلب كورونا الهند

تواجه الهند صعوبة في احتواء كورونا، فالجهود المطلوبة تفوق طاقة قطاعها الصحي، لا سيّما مع الإعداد الكبيرة التي تُسجّل ما بين إصابات ووفيات

في «سابقة عالمية» بحسب ما وصفها وزير الصحة الهندي راجيش بوشان، سجّلت بلاده رقماً قياسياً جديداً في ما يخصّ إصابات كورونا، مع أكثر من 400 ألف في خلال 24 ساعة، ما بين أوّل من أمس الجمعة وأمس السبت. ويأتي ذلك في إطار سلسلة الأرقام القياسية التي راحت تسجّلها الهند في الأيام الأخيرة في هذا الإطار، لا سيّما مع ظهور متحوّر جديد بدأ يتخطّى حدودها ليُكتشف أخيراً في عدد من البلدان الأخرى. ووسط الأزمة المتفاقمة التي تضربها، أتاحت الهند أمس السبت مجال التحصين المضاد لكوفيد-19 أمام مجمل البالغين على أراضيها وعددهم نحو 600 مليون من بين 1,3 مليار نسمة، على الرغم من النقص في مخزون الجرعات. فالتحصين هو الحل الوحيد لكبح فيروس كورونا الجديد ومتحوّراته المختلفة، آخرها المتحوّر الهندي، في البلاد التي سجّلت في خلال شهر إبريل/ نيسان المنصرم، نحو سبعة ملايين إصابة جديدة. وبذلك، يصل إجمالي عدد الإصابات في الهند التي تحلّ ثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية على قائمة البلدان المتضررة بالفيروس، إلى نحو 19 مليوناً و170 ألف إصابة حتى أمس السبت، في حين بلغ إجمالي عدد الوفيات نحو 211 ألفاً و900 وفاة، بحسب عدّاد «ورلد ميترز» حتى أمس السبت. يُذكر أنّ الهند تحلّ رابعة بين الدول التي تسجّل أكبر أعداد وفيات بالفيروس، بعد الولايات المتحدة الأميركية والبرازيل والمكسيك، وهي لن تتأخّر ربّما في احتلال المركز الثالث في حال استمرار الوضع المتفاقم.

وفي حين يرى خبراء أنّ العدد الفعلي للإصابات والوفيات أكبر بكثير ممّا يُعلَن، إذ إنّ عدد الفحوص غير كافٍ وأسباب الوفاة لا تُسجّل بدقة، أشار خمسة علماء أعضاء في منتدى مستشارين علميين شكلته الحكومة الهندية إلى أنّ الأخيرة تجاهلت تحذيراتهم من ظهور متحوّر جديد من فيروس كورونا أكثر عدوى في البلاد في أوائل مارس/ آذار الماضي. أتى ذلك في حديث إلى وكالة «رويترز» أمس السبت، بيّن فيه العلماء أنّ الحكومة الاتحادية لم تسعَ إلى فرض قيود كبيرة لوقف تفشي الفيروس. ويُذكر أنّ ملايين من الأشخاص، معظمهم بلا كمامات، شاركوا في الفترة الأخيرة في مهرجانات دينية وتجمعات سياسية عقدها رئيس الوزراء ناريندرا مودي وزعماء حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم وكذلك سياسيون معارضون.

ومع إطلاقه، يبدو برنامج التحصين الهندي مقوّضاً على نطاق واسع، في حين حذّرت ولايات عدّة من بينها ماهاراشترا ونيودلهي وهما من بين الأكثر تضرراً، من أنّها لا تملك مخزونات كافية من اللقاحات المضادة لكوفيد-19 وأنّ النشر الموسع للقاحات مهدّد بخلافات إدارية وارتباك حول الأسعار ومشاكل تقنية في منصّة اللقاحات الإلكترونية التابعة للحكومة. وتفيد بيانات رسمية بأنّ السكان استفادوا من نحو 150 مليون جرعة من اللقاحات، في سياق متصل، صرّح مسؤول تنفيذي كبير في قطاع الصناعة في الهند لوكالة «رويترز»، بأنّه من المتوقع انحسار أزمة إمدادات الأكسجين الطبي في البلاد بحلول منتصف مايو/ أيار الجاري، مع ارتفاع الإنتاج بنسبة 25 في المائة. فزيادة الطلب الناجمة عن الارتفاع الكبير في إصابات كورونا أدّت إلى تضرّر في هذا القطاع، وقد عانت عشرات المستشفيات في مدن مثل نيودلهي وموميباي من نقص في الأكسجين في خلال إبريل/ نيسان المنصرم.

من جهة أخرى، لقي عدد من المصابين بكوفيد-19 ومن الممرضات حتفهم، صباح أمس السبت، في حريق شبّ في مستشفى في مدينة بهوبش في ولاية غوجرات الهندية، في حادثة جديدة تُضاف إلى حرائق عدّة شهدتها مراكز طبية أخرى في البلاد. وصرّح مسؤول في الشرطة المحلية لوكالة «فرانس برس» بأنّ «العناصر الأولى من التحقيق كشفت أنّ الحريق اندلع بسبب ماس كهربائي في وحدة العناية المركزة بالمستشفى»، علماً أنّ نحو خمسين مريضاً كانوا يتلقون علاجهم فيه. وبسبب الوضع الوبائي القاتم في الهند، تُفرَض في الولايات المتحدة الأميركية قيود جديدة على السفر بدءاً من يوم الثلاثاء المقبل، فيُمنَع معظم الوافدين من الهند من غير الأميركيين من دخول البلاد. يأتي ذلك بناءً على توصية من قبل المركز الأميركي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (سي دي سي). وفي أستراليا، سوف يُمنع دخول المواطنين والمقيمين الذين كانوا في الهند قبل 14 يوماً من تاريخ اعتزامهم العودة إلى أستراليا، بدءاً من غد الإثنين، علماً أنّ عقوبة المخالفين هي السجن وغرامات مالية. وكانت دول ومناطق أخرى قد فرضت قيوداً مشابهة، منها بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وسنغافورة، في حين علّقت كندا وهونغ كونغ ونيوزيلندا كل الرحلات التجارية مع الهند.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

وداع أخير (ضيئال بها تاغار/ Getty)

الأكسجين توفّر له هنا (فيبين كومار/ Getty)

بلغ تأثير قطع المساعدات أقصاه في 2019 و2020 وحتى بداية هذا العام

أميركا هي المساهم الأكبر في ميزانية الوكالة مع 365 مليون دولار

إشراك أكبر عدد ممكن من الدول المتبرعة والصديقة والمضيفة للاجئين لإقناعها بإيجاد آليات تمويلية مستدامة لسنوات عديدة. وإذا نجحنا في هذا المسعى، وثمّة بوادر إيجابية في هذا الموضوع، سنتمكن من إرجاع العافية إلى ميزانية الوكالة وتخطّي العجز المالي السنوي وإرجاع الكم والكيف إلى خدماتنا». ويكمل مشعشع أنّ «هذا العمل يتطلب جهوداً كبيرة، وهي سارية حالياً. لكنّ هذا لا يعني أنّنا سنتمكّن من حل المشكلة بين ليلة وضحاها، وسيبقى هذا العام بالتالي عاماً صعباً وبشكل تحدياً كبيراً للوكالة. ونحن في أونروا نعاني بشكل دائم في ما يتعلّق بمسألة السيولة، فلا نتمكّن أحياناً من دفع رواتب نحو 28 ألف موظف».

إغلاق المخيمات لا ينهي تضامن كينيا مع اللاجئين

تنشر «العربي الجديد» بالتعاون مع منظمة «أطباء بلا حدود» شهادة أدريان غواداراما خلال تنقّله أخيراً بين مخيّمات اللاجئين في كينيا الواقعة على الحدود مع الصومال

الحياة غير ميسّرة هنا (أطباء بلا حدود)

داغاهالي ـ **العربي الجديد**

يروي أدريان غواداراما، نائب مدير برامج منظمة «أطباء بلا حدود» في كينيا الذي يتّخذ من جنيف مقرّاً له، تجربته هناك. فيقول: «خلال وجودي في داغاهالي في أواخر مارس/ آذار من العام الجاري، وبينما كنت في أحد المخيمات الثلاثة التي يتألف منها مجمّع داداب للاجئين، بدأت أنباء دعوة كينيا إلى إغلاق مخيّمَي داداب وكاكوما بالانتشار. والجدير ذكره أنّ المخيّمَين معاً يُؤويان نحو نصف مليون لاجئ. وفي غضون أسبوعين، كان على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحديد مصير هؤلاء، أو بمعنى آخر وضع خطة إغلاق تدريجي للمخيّمات، خطة من شأنها أن تضع حياة اللاجئين وسلامتهم على المحك إذا ركزت على إخراجهم من المخيّم بشكل يتعارض مع رغباتهم. يُذكر أنّه في الوقت الراهن، عطلت المحكمة العليا الكينية أيّ إجراء يدعو إلى إغلاق المخيّمات على نحو مفاجئ، لكن بالنسبة إلى اللاجئين تبقى الدعوة إلى الإغلاق تلوح في الأفق على نطاق واسع».

يضيف غواداراما: «تخيّل أنك في داداب، تجلس في منطقة نائية شمال شرقي كينيا بينما تحيط بك الرمال الحمراء والأشجار الشوكية من كل حدب وصوب، لا تعرف ما سوف تؤول إليه الأمور أو ما سوف يحل بمستقبلك، تعتمد بشكل كامل على المساعدات الإنسانية الآخذة في التقلص، وتربعك فكرة العودة إلى الصومال، ذلك الوطن الذي تركه والداك قبل ثلاثة عقود، الوطن الذي يجهله كثر من اليافعين الساكنين في المخيّم. لقد باتت فرص البقاء على قيد الحياة ضئيلة جداً في الصومال، لا سيّما في ظل مناخ غير متوقّع تتخلله موجات جفاف وفيضانات وأعمال عنف ما انفكت تتزايد منذ القرار من البلد». وبلغت غواداراما إلى أنّ «الدعوات السابقة لإغلاق المخيمات، لا سيما مخيم داداب، جاءت على خلفية هجمات إرهابية على كينيا. ووردت مزاعم غير مؤكدة توجّه أصابع الاتهام نحو المخيمات، الأمر الذي يزيد من وصم اللاجئين. لكنّ تجدد قرار كينيا بالتسرّع في إغلاق المخيمات جاء على حين غرّة، ويبدو قراراً متهوراً ويفتقر إلى الحكمة والاحترام. ففي ظل تفشي فيروس متحوّر، ومع تصاعد هشاشة الوضع في الصومال، أقل ما يقال في هذا القرار إنّه طائش ويتنافى مع ممارسات الصحة العامة الجيدة وممارسات حقوق الإنسان، علماً أنّه سوف يفضي إلى عواقب وخيمة على اللاجئين ما لم تفكر كينيا ملياً في كيفية تطبيقه. أن تكون لاجئاً في كينيا اليوم يعني أن تجلس متفرجاً فيما يحدد أطراف آخرون ما سوف تؤول إليه حياتك». ويؤكد غواداراما أنّه «على الرغم ممّا سبق، لا يمكن نكران كرم كينيا الهائل في استقبالها مئات الآف اللاجئين، فيما نشهد تناقضاً صارخاً من قبل دول غنية عديدة أمعنت في انتهاك حقوق اللاجئين بأساليب غير مباشرة. بالتالي، لا يمكن أن تؤدّي هذه الأزمة وإغلاق المخيّمات إلى نهاية التضامن الذي أظهرته كينيا عندما استقبلت اللاجئين». يتابع «في الواقع، من الصعب تبرير قرار كينيا سحب البساط من تحت أقدام اللاجئين وتركهم مقطوعي السبل من دون خيارات تمكّنهم من العيش بكرامة وأمان وحرية. لكنّنا نتفق مع كينيا على أنّ مخيّمات اللاجئين لا تشكّل حلاً للجوء، لا سيّما أنّه امتد على ثلاثة عقود. ولهذا السبب بالتحديد، نواظب في الدعوة إلى إيجاد حلول مستدامة لأزمة اللاجئين». ويوضح غواداراما أنّه «في إمكان كينيا دعم اندماج اللاجئين في المجتمعات المحلية عبر مشروع القانون الخاص باللاجئين الذي يُناقَش في البرلمان الكيني. فمن شأن إقرار هذا الأخير وتطبيقه تسهيل تنقل اللاجئين ومساعدتهم على كسب لقمة عيشهم والوصول إلى الخدمات العامة. في نهاية المطاف، سوف يتمكّن اللاجئون من اتخاذ القرارات وتوجيه حياتهم، حتى أنّهم قد يتحلون بالشجاعة ويساعدون في إثراء المجتمع الكيني إذا توفرت شبكة أمان يستطيعون الاستناد إليها. فليس بمقدور كينيا أو من واجبها تحمّل كل هذه الأعباء بمفردها. فوباء كورونا أثّر على كينيا بصورة شديدة على غرار بلدان عديدة، إذ تراكم الدين العام، ما أوقعها في خطر العجز عن تسديد ديونها. وسوف يكافح كينيون كثر في الأشهر أو الأعوام المقبلة حتى مع انتعاش ملحوظ في الاقتصاد».

يؤوي مخيّما داداب وكاكوما في داغاهالي نحو نصف مليون لاجئ

المخيّمات ليست حلاً للجوء بحسب أطباء بلا حدود

وإذ يقول إنّ «عدداً قليلاً فقط من الحكومات يوفّر الدعم الإنساني للاجئين الساكنين في المخيمات»، يبيّن غواداراما أنّ «التمويل الإنساني آخذ في التراجع، إذ أعلن عن انخفاض حاد فيه، ما دفع ببرنامج الغذاء العالمي إلى تقليص الحصص الغذائية بنسبة 60 في المائة تقريباً». ويشدد غواداراما على أنّه «لا بدّ من أن تتحمّل الحكومات الغنية حصتها من المسؤولية».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

رمضان غزة

محاولة للفرح رغم إجراءات كورونا

تصوير: **محمد الحجار**

ترافق شهر رمضان في قطاع غزة هذا العام مع تحذيرات داخلية من انهيار القطاع الصحي بسبب الارتفاع الكبير للمصابين بفيروس كورونا، في المرحلة الثانية من انتشار الوباء في القطاع المحاصر.

مع ذلك، زيّن الغزيون شوارعهم وحاراتهم وأزقتهم وأسواقهم بما تيسّر من زينة. فرمضان هذا العام لم يختلف ببعض طقوسه، ولو في حدّها الأدنى، عن طقوس الشهر في الأعوام السابقة. كيفما نظرتَ إلى الحارات، تجد الأطفال يلعبون بالألعاب النارية مساءً، والزينة تملأ الشوارع، وبسطات الحلويات الرمضانية كالقطايف تنتشر على المفترقات.

لكنّ هذه المظاهر المحدودة لا تعني كلّ طقوس رمضان وعاداته. فالإجراءات القاسية لمواجهة الوباء حتّمت اختفاء الطقوس الأخرى. المساجد باتت تغلق عند صلاة التراويح، والأسواق صارت شبه خالية من الناس، وصلوات النهار يمنع الجلوس من بعدها في المسجد، كما جرت العادة. غابت الزيارات العائلية ومُنعت حركة المركبات والمشاة بعد الإفطار. وتتابع الأجهزة المختصة حركة الأسواق والوافدين إليها، ويجتهد مواطنون للحفاظ على التباعد الاجتماعي ووضع الكمامات.

صحيح أنّ شبح الجائحة خيّم على القطاع هذا العام أيضاً، لكنّ كلّ هذا لم يمنع الأطفال من محاولة العودة إلى حياتهم الطبيعية والاستمتاع بشهر الزينة والحلويات والعيد، ولم يمنع الغزيّين من إظهار الفرحة بشهر الصوم الذي يأملون أن يكون الأخير المترافق مع الوباء.